الأمم المتحدة

A/C.3/69/SR.41

الجمعية العامة
الدورة التاسعة والستون

Distr.: General
12 January 2015
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الحادية والأربعين
المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، الساعة ١٥:٠٠

الرئيس المؤقت: السيد ديفيس ..... (جامايكا)

المحتويات

البند ٦١ من جدول الأعمال: تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، والمسائل المتصلة باللاجئين والعائدين والمشردين، والمسائل الإنسانية (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit (srcorrections@un.org).

وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org/).

14-64053 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

في غياب رئيس اللجنة، تولى السيد ديفيس (جامايكا)، نائب الرئيس، رئاسة اللجنة.

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥:٠٥.

البند ٦١ من جدول الأعمال: تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، والمسائل المتصلة باللاجئين والعائدين والمشردين، والمسائل الإنسانية (تابع) (A/69/12 و A/69/12/Add.1 و A/69/339)

١ - السيد جوشي (الهند): قال إن أعداد اللاجئين والمشردين في العالم رغم بلوغها مستويات تنذر بالخطر، مازال هناك نقص في إيجاد حلول دائمة لمحنتهم، ومن ثم يلزم وضع سياسات شاملة وتهيئة ظروف مواتية لإتاحة عودتهم مبكراً وإعادة إدماجهم في مجتمعاتهم. وهو يشيد، في هذا الصدد، بمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لدورها في توفير الحماية وتقديم المساعدة للاجئين بالتعاون مع الدول الأعضاء، كما يشدد على ضرورة تركيز الوكالة على تلك الولاية الأساسية، على سبيل التمييز عن باقي الأشخاص الآخرين المعنيين. وينبغي ألا تباشر المفوضية عملها مع المشردين داخلياً إلا بالتشاور مع السلطات الوطنية.

٢ - وأضاف قائلاً إن تصاعد العنف ضد طالبي اللجوء من جانب الجهات الفاعلة من غير الدول، ولا سيما في حالات النزاع ، أمر يبعث على القلق. إلا أن مسألة ملتمسي اللجوء ومسألة المهاجرين يجب أن تُعالَج كل منهما على حدة، ويجب تشجيع الهجرة الدولية بطريقة غير تمييزية ومنظمة. فالحفاظ على تمييز واضح بين اللاجئين والمهاجرين لأسباب اقتصادية أمرٌ في صالح الفئة الأولى من حيث احتياجاتهم للحماية.

٣ - وأشار إلى أن البلدان النامية جديرة بالتقدير لما تبذله من جهود كبيرة لاستضافة اللاجئين. وفي غياب التعديلات الملائمة لاتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين وبروتوكول عام ١٩٦٧ المتعلق بمركز اللاجئين، واللازمة لتجسيد الحقائق الراهنة للتدفقات الهائلة من اللاجئين والهجرة المختلطة، سيواجه بلده وبلدان أخرى صعوبة في الانضمام إلى ذلك الإطار القانوني، رغم التزامها باستضافة اللاجئين. وتموَّل برامج مساعدة اللاجئين في الهند بالكامل من الحكومة، التي يستند نظام الحماية الذي تطبقه إلى الحقوق الأساسية التي يضمنها الدستور الهندي والأحكام الأخرى ذات الصلة. وتواصل حكومة بلده تحسين آلياتها الإدارية لكفالة تمتع اللاجئين بقدر أكبر من الضيافة أثناء وجودهم في البلد. وتلتزم الهند ببناء التضامن الدولي وتقاسم الأعباء، وهما الركيزتان اللتان تقوم عليهما حماية اللاجئين.

٤ - السيد بامرونغ فونغ (تايلند): قال إن سخاء البلدان التي تستضيف اللاجئين رغم العبء المالي الثقيل جدير بالثناء ويستحق الدعم والتضامن المستمرين. وتايلند، بوصفها بلداً مضيفاً، تؤيد بقوة تقاسم الأعباء، لأنه ينبغي ألا يتحمل بلد ما المسؤولية الإنسانية وحده. وأضاف أن حكومة بلده دأبت على المساهمة في الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ، وستنظر في تقديم المزيد من المساهمات بما يتناسب مع قدرتها. ومن الأهمية البالغة بمكان تعزيز المشاورات وإعداد العمل الأساسي في مجال السياسات اللازم لتهيئة احتمال العودة الطوعية لقرابة ١٣٠ ٠٠٠ شخص من المشردين الذين يعيشون في تسعة مآوى مؤقتة في تايلند. وفي هذا الصدد، يصبح دور مفوضية شؤون اللاجئين والأطراف صاحبة المصلحة المعنية بالغ الأهمية.

٥ - وأشار إلى ضرورة تعزيز التعاون الإقليمي بشأن حركات هجرة الأشخاص غير النظامية عن طريق البحر. وعلاوة على ذلك، يجب معالجة أسباب التدفقات غير النظامية في مناطق المنشأ بشكل منهجي من أجل القضاء

على عامل الدفع وإتاحة العودة الآمنة كأحد الخيارات المطروحة. غير أن تنفيذ نهج مستدام للمشكلة قد يستغرق بعض الوقت، ومن ثم الحاجة إلى تنفيذ تدابير استباقية متوسطة. ورغم أنه لا يوجد حل واحد يصلح لكل الحالات، فإن مشكلة تنقل الأشخاص غير النظامية تتطلب زيادة التعاون واتخاذ تدابير ملموسة، بدلاً من وضع إطار جديد.

٦ - السيد ربيع (المغرب): قال إن نشوب الأزمات الجديدة أدى إلى حدوث تشرد داخلي على نطاق واسع وطفرة في عدد اللاجئين الجدد، بالرغم من التقدم المحرز نحو إيجاد حلول دائمة لحالات اللاجئين. وتتضرر أفريقيا بشكل خاص من تدفق المشردين وأمكنها أن تحافظ على تقليدها الطويل العهد بإكرام الضيوف. غير أن الأموال المتاحة مازالت، بالرغم من مساهمات المانحين، أقل من المبالغ اللازمة لمساعدة اللاجئين، وهو وضع يضاعف منه النقص المزمن في تمويل عمليات الأمم المتحدة. ولذلك فهو يحث المجتمع الدولي على تعزيز دعمه للمفوضية وعلى مساعدة البلدان في غرب أفريقيا على احتواء وباء الإيبولا.

٧ - وأشار إلى أن تسجيل سكان مخيمات اللاجئين وحصر أعدادهم شرط مسبق لتوفير الحماية الفعالة للاجئين. وللأسف، مازال بعض البلدان يعارض جهود المفوضية الرامية إلى إجراء تعداد، مما يعوق الوكالة عن الاضطلاع بولايتها. ومع ذلك، فإن البلدان المضيفة يقع عليها التزام قانوني وأخلاقي بدعم حقوق اللاجئين وضمان حمايتهم من المخاطر المحتملة، بما في ذلك الأنشطة الإجرامية عبر الوطنية. ويكرر المغرب من جديد النداء إلى البلدان المضيفة، وبخاصة تلك التي لديها حالات لاجئين طويلة الأمد، للوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي بأن تسمح للمفوضية بإجراء تعدادات وبحماية حقوق الإنسان للاجئين.

٨ - السيد تسوتسومي (اليابان): قال إن حكومة بلده يساورها قلق بالغ إزاء عدد الأشخاص الذين يُجبَرون على الإخلاء بسبب أزمات واسعة النطاق في أفريقيا والشرق الأوسط. وستواصل اليابان العمل مع مفوضية شؤون اللاجئين ومع المجتمع الدولي من أجل مساعدة اللاجئين والبلدان المضيفة لهم. وتشمل جهود التعاون الدولي لليابان في هذا الصدد مبلغ ٥٠ مليون دولار للمساعدة في حالات الطوارئ في الشرق الأوسط، و١٧ مليون دولار في أفريقيا. وبعد أن قدمت اليابان مساعدة إنمائية رسمية على مدى ستة عقود، تعكف على وضع مبادئ توجيهية جديدة، تشمل تحقيق نمو اقتصادي عالي الجودة، وتوطيد سيادة القانون، وإقامة مجتمعات يسودها السلام والاستقرار. إلا أنها ستبقي على نفس النهج العام القائل بأن أهم عنصر في مكافحة الفقر يتمثل في تشجيع الشعور بالمسؤولية وجهود الاعتماد على الذات في صفوف الأشخاص المعنيين. وفي المرحلة المقبلة، سيوجه بلده أيضاً التركيز على أهمية الأمن البشري وتمكين المرأة.

٩ - السيدة كليميتسدال (النرويج): قالت إن نظام الأنشطة الإنسانية الدولي واقع تحت ضغط هائل مع تزايد أعداد المشردين أكثر من أي وقت آخر في تاريخ مفوضية شؤون اللاجئين، وكادت قدرات الوكالة وشركائها تُستَنفَد عن آخرها. وفي ظل هذه الظروف، يلزم بشدة إقامة شراكات داخل وخارج مجتمع الأنشطة الإنسانية. وما زالت مسألة الحماية تشكل تحدياً خطيراً، ولا سيما في حالات النزاع. وأحد أكثر السبل فعالية لتعزيز حماية الأشخاص المتضررين من النزاع هو أن تتقيد الدول وأطراف النزاع بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني. وعلاوة على ذلك، فإن إدراج التعليم في الاستجابة الإنسانية الأولية يمكن أيضاً أن ينقذ الأرواح، إذ أن التعليم يتيح معرفة فرص الحصول على الحماية والرعاية الصحية والمعلومات اللازمة

لإنقاذ الأرواح والوصول لمرافق المياه والصرف الصحي. وستستضيف حكومة بلدها في عام ٢٠١٥ مؤتمراً دولياً بشأن تعليم الأطفال المتضررين من حالات الطوارئ.

١٠ - ومضت تقول إن الكوارث المتصلة بالطقس والظواهر المرتبطة بتغير المناخ تقوض سبل ارتزاق الملايين، مما يضطر البعض، ولا سيما أهالي المناطق الساحلية المنخفضة والجزر، إلى ترك ديارهم. والمشاكل الناجمة عن ذلك الاتجاه، وليس متوقعاً أن يشهد أي تحسن، لم تُفهَم أو تُعالَج بشكل صحيح. وفي هذا الصدد، تعرب النرويج عن امتنانها لاهتمام المفوضية والدول الأعضاء بمبادرة نانسن، التي تهدف إلى بناء توافق في الآراء بشأن وضع خطة للحماية تتناول احتياجات الأشخاص المشردين عبر الحدود الدولية بسبب الكوارث وتغير المناخ.

١١ - السيدة الصالح (الجمهورية العربية السورية): قالت إن بلدها أمضى عقوداً يرحب بملايين اللاجئين الفارين من أعمال عدوانية لم يكن له أي يد فيها. وعلاوة على ذلك، فقد فعل ذلك دون أن يستغل معاناتهم في المحافل الدولية. فالجمهورية العربية السورية، وهي البلد المضيف لثاني أكبر تجمُّع للاجئين في العالم، دأبت على معاملة اللاجئين دائماً، أيا كانت جنسيتهم، معاملة الضيوف والأشقاء، وعلى مشاركة مواردها المحدودة معهم.

١٢ - وأردفت قائلة إن حكومة بلدها، التي تواجه حالياً أزمة إنسانية منظمة، تتعاون مع المفوضية ومنظمات المجتمع المدني للتصدي لمحنة السوريين المشردين داخلياً الفارين من الأعمال الإجرامية التي ترتكبها جماعات إرهابية تدعمها وتمولها جهات خارجية، ومن الآثار الوحشية الناجمة عن التدابير الانفرادية غير المشروعة المفروضة على بلدها من جانب الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية. فالجماعات الإرهابية المسلحة تستهدف الأهالي، بسبب دوافع طائفية، سعياً إلى بلوغ هدفها النهائي وهو تمزيق النسيج الاجتماعي للبلد.

١٣ - وأضافت أن الجمهورية العربية السورية ما برحت على مدى شهور تحذر من مخاطر العجز الشديد في التمويل اللازم لخطة الاستجابة الإنسانية، حيث بلغت المبالغ المتعهد بها نسبة تقل عن ٣٩ في المائة من الاحتياجات المتوقعة. وإلى جانب الإرهاب، يمثل العجز العقبة الرئيسية في سبيل إيصال المساعدة الإنسانية إلى المدنيين المحتاجين لها في المناطق المتضررة داخل سورية. وبالكاد بلغ التمويل المقرر لخطة المواجهة الإقليمية لصالح اللاجئين السوريين نسبة ٥٢ في المائة من الميزانية المخصصة للمساعدة لعام ٢٠١٤. ويحث وفد بلدها الأمم المتحدة على معالجة تلك المشكلة بوضوح وشفافية، وعلى وضع حد لتسييس المسألة الإنسانية، والامتناع عن إلقاء لوم لا مسوغ له على حكومتها.

١٤ - واسترسلت تقول إن وفد بلدها يعرب عن قلق عميق إزاء تردي الأوضاع الأمنية والاجتماعية والصحية والاقتصادية في مخيمات اللاجئين السوريين في الخارج، التي تحولت إلى معسكرات لتدريب الإرهابيين الذين يُرسَلون إلى الجمهورية العربية السورية لارتكاب مجازر فيها. وقد سلط تقرير المفوض السامي لشؤون اللاجئين وجهات أخرى الضوء على تصاعد الجريمة المنظمة، والاغتصاب، وتشغيل الأطفال، والدعارة، وزواج الأطفال، وتجنيد الأطفال من جانب الجماعات الإرهابية في المخيمات. وعلاوة على ذلك، لا تلتحق غالبية الأطفال في المخيمات بالمدارس. وفوق هذا، تفتقر المخيمات إلى الموظفين القانونيين المعنيين بشؤون اللاجئين، وتتفشى فيها سرقة المواد الإنسانية وتهريبها، والاتجار بالأشخاص، ولا سيما الفتيات. ويجب أن تتخذ الحكومات المضيفة والمفوضية إجراءات لزيادة وعي السوريين

وحمايتهم من تلك الآفات، بافتراض وجود رغبة حقيقية في القيام بذلك.

١٥ - وقالت إن وفد بلدها يأسف للجوء بعض الحكومات والمنظمات الدولية إلى التهويل من مسألة أعداد اللاجئين السوريين على أراضيها بهدف استجداء المساعدات المالية، ويأسف أيضاً لمحاولة منع الرعايا السوريين من العودة إلى وطنهم بسحب وثائق هويتهم. وقد بدأ السوريون يعودون إلى ديارهم تدريجياً، وخاصة الذين غادروا سورية إلى البلدان المجاورة، وفقاً لما جاء في تقارير المفوضية. وفي عام ٢٠١٤ وحده، استطاعت الحكومة السورية أن تعيد ما يقرب من مليون سوري إلى ديارهم الأصلية بعد استعادة الأمن فيها.

١٦ - وذكرت أن من يريد بحق مساعدة اللاجئين السوريين حَري به أن يعينهم على العودة إلى بيوتهم بدلاً من السعي لتثبيت وضعهم كلاجئين وانتقاء فئات محددة منهم لتوطينها في بلدان أخرى بناء على هويتها الدينية أو العرقية. فهذه التدابير تشكل خطراً كبيراً على وحدة البلد وتخدم أغراض الجماعات الإرهابية التكفيرية التي تسعى إلى تحويل الجمهورية العربية السورية إلى إمارة إسلامية تُنتَهك فيها جميع حقوق الإنسان.

١٧ - السيد أنصاري دوكَاهه (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن مكتب المفوضية في طهران فتح منذ أكثر من ثلاثة عقود، بالتزامن مع تدفق جماعي للاجئين إلى البلد. ومازالت جمهورية إيران الإسلامية تستضيف أحد أكبر تجمعات اللاجئين الطويلة الأمد في العالم، ويشكل العراقيون والأفغان الحالتين الرئيسيتين منها. وقد اعتمدت حكومة بلده على ميزانيتها الوطنية لتوفير خدمات التعليم والصحة وغير ذلك من الخدمات الأساسية للاجئين، بالرغم من الآثار المدمرة الناجمة عن الجزاءات غير المشروعة المفروضة ضد إيران على الشعب الإيراني والأنشطة الإنسانية في البلد. فإن نسبة ٧٠ في المائة من اللاجئين في المنطقة — التي تعد هي نفسها موطناً لثلث اللاجئين في العالم - أتت من أفغانستان، وتعيش في جمهورية إيران الإسلامية وباكستان. وقد نفذت حكومة بلده خطة شاملة لتسوية أوضاع الأفغان الذين لا يحملون وثائق قانونية في البلد، توفر ترتيبات قانونية للإقامة المؤقتة بموجب تصاريح إقامة قابلة للتجديد. وقد أثنى مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين على سياسة بلده التقدمية الرامية إلى ضمان التحاق جميع الأطفال اللاجئين بالمدارس وإمكانية حصول اللاجئين على تصاريح عمل وتأمين صحي.

١٨ - واسترسل قائلاً إن حكومة بلده أكدت، في الدورة الخامسة والستين للجنة التنفيذية للمفوضية، ضرورة أخذ إعادة إعمار أفغانستان في الاعتبار، ووجوب التصدي للأسباب الجذرية لمشكلة اللاجئين في المنطقة. وعلى هامش الدورة، عُقِدَت دورة استشارية بشأن استراتيجية إيجاد الحلول للاجئين الأفغان، بهدف دعم العودة الطوعية إلى الوطن وإعادة الإدماج بشكل مستدام ومساعدة البلدان المضيفة. وتشكل الاستراتيجية نهجاً شاملاً لمعالجة حالة اللاجئين التي طال أمدها في المنطقة. وفي إطار الاستراتيجية، عزز بلده فرص الحصول على التعليم وتراخيص العمل للاجئين الأفغان المسجلين. وتأمل جمهورية إيران الإسلامية أن تصبح الاستراتيجية إحدى الأولويات الوطنية الرئيسية في إطار حكومة الوحدة الأفغانية الجديدة.

١٩ - وذكر أن ملايين اللاجئين الأفغان ما زالوا يعيشون في بلدان مضيفة بسبب قلة المرافق اللازمة للإدماج المحلي. ولم يبذل المجتمع الدولي جهوداً كافية لتحسين الظروف المؤاتية لعودة اللاجئين الأفغان من جمهورية إيران الإسلامية، وظلت كمية المساعدة المقدمة إلى العائدين غير كافية. وقد

أيدت حكومة بلده على الدوام حق اللاجئين في العودة الطوعية إلى أرض الوطن بأمان وكرامة، كما يتبين من مشاركتها في برامج إعادة إعمار أفغانستان. غير أن إعمال هذا الحق يتطلب دعماً دولياً من أجل ضمان توافر الحد الأدنى من معايير الرعاية الاجتماعية.

٢٠ - وقال إن بلده يدعم أيضاً إعادة التوطين كحل بديل لمحنة اللاجئين، ولكنه يلاحظ أن نسبة صغيرة جداً من الأعداد الهائلة للاجئين في العالم تُقبَل في بلدان إعادة التوطين. وفي الختام، تدعو جمهورية إيران الإسلامية المجتمع الدولي إلى تخصيص التمويل اللازم للمشاريع الرامية إلى توفير التعليم والخدمات الصحية وصيانة المرافق للاجئين الأفغان في إيران.

٢١ - السيد شير (الجزائر): قال إن وفد بلده يشعر بالقلق بصفة خاصة إزاء الحالات الطارئة الواسعة النطاق وما يتبعها من أزمات اللاجئين والمشردين داخلياً في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى على مدار العام السابق. ورغم الأهمية البالغة لمعالجة تلك الحالات الناشئة، من الأهمية بنفس القدر ألا تغيب عن البال حالات اللاجئين التي طال أمدها. ويجب التوصل إلى حلول دائمة عن طريق معالجة الأسباب الكامنة وراء تلك الحالات من أجل تهيئة الظروف للعودة الطوعية للاجئين بأمان وكرامة. وبالنظر إلى أن أعداداً كبيرة من اللاجئين في حالات اللاجئين التي طال أمدها تعيش أساساً في بلدان نامية، وتشكل عبئاً على التنمية الاقتصادية والاجتماعية لتلك البلدان، فإن وفد بلده يدعو إلى مزيد من التضامن الدولي ومواصلة تقديم الدعم للبلدان المضيفة. وفي هذا الصدد، أعرب عن ترحيبه بالدعم الثابت الذي تقدمه الدول المانحة لمفوضية شؤون اللاجئين.

٢٢ - وأردف قائلاً إن الجزائر، وهي بلد له تاريخ طويل في استقبال اللاجئين، مازالت تستضيف اللاجئين الصحراويين من إقليم الصحراء الغربية غير المتمتع بالحكم الذاتي، الذين ينتظرون عودتهم الطوعية إلى الوطن كجزء من تنفيذ حل دائم لمحنتهم، استناداً إلى الممارسة الكاملة والعادلة للحق في تقرير المصير. وهو يحث الجهات المانحة، في هذا الصدد، على مواصلة دعم برامج المفوضية، ويرحب بتنظيم بعثة تقييم مشتركة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ تمثل المفوضية وبرنامج الأغذية العالمي وجهات مانحة، أتاحت لهم فرصة لتقييم الاحتياجات الحالية. وأضاف أن وفد بلده يلاحظ أيضاً مع التقدير أن ما يزيد على ٢٠ ٠٠٠ شخص استفادوا من برنامج تدابير بناء الثقة الذي يهدف إلى تنظيم الزيارات الأسرية بين اللاجئين الصحراويين الذين يعيشون في الجزائر وبين أسرهم في الصحراء الغربية.

٢٣ - ومضى يقول إن الجزائر تستضيف أيضاً أكثر من ٢٣ ٠٠٠ لاجئ من الجمهورية العربية السورية وأعداداً ضخمة من اللاجئين من ليبيا ومالي والنيجر وغيرها من البلدان الأفريقية جنوب الصحراء. وفي الختام، كرر تأكيد تقدير بلده للدعم الذي تقدمه المفوضية في عملية تحقيق المواءمة بين تشريعاته الوطنية المتعلقة بطالبي اللجوء والمعايير الدولية ذات الصلة.

٢٤ - السيد الشندويلي (مصر): قال إن التحديات التي تفرضها الأعداد المتزايدة من اللاجئين والمشردين داخلياً مازالت مستمرة، نتيجة الكوارث الطبيعية والإنسانية والبيئية، فضلاً عن النزاعات المسلحة، بالرغم من الدور الذي تؤديه المفوضية في التعامل مع قضايا اللاجئين. ويجب مضاعفة الجهود من أجل معالجة الأسباب الجذرية والتخفيف من آثارها، وبخاصة في المناطق المتضررة من انعدام الأمن الغذائي. وفي هذا الصدد، تؤكد مصر من جديد أهمية زيادة الموارد لتمويل أنشطة المفوضية وإيلاء اهتمام خاص لحالات اللاجئين التي طال أمدها في البلدان النامية المستقبِلة لها.

ولا بد من حماية اللاجئين، تمشياً مع الالتزامات الدولية ذات الصلة. ومع ذلك، ينبغي أن تحترم مبادئ التضامن الدولي والشراكة وتقاسم الأعباء ريثما تتسنى عودة اللاجئين الطوعية إلى الوطن أو إعادة توطينهم. وينبغي أيضاً أن تُحَث البلدان المتقدمة النمو على استقبال المزيد من اللاجئين. وعلاوة على ذلك، لا بد من تقديم المساعدة إلى حكومات البلدان الخارجة من نزاع. وفي هذا الصدد، يشدد وفد بلده على ضرورة تقديم الدعم إلى لجنة بناء السلام.

٢٥ - واستطرد قائلاً إن الحالة في الجمهورية العربية السورية أسفرت عن وجود ملايين المشردين داخلياً واللاجئين. وتستضيف مصر في الوقت الراهن مئات الآلاف من اللاجئين السوريين، إضافة إلى ما يزيد على مليون لاجئ سوداني وفلسطيني. وهي لم تدخر جهداً في توفير الرعاية والمساعدة لأولئك اللاجئين في مصر، بالتعاون مع المفوضية وهيئات الأمم المتحدة والوكالات الدولية الأخرى ذات الصلة. ويتعين على المجتمع الدولي أن يقدم الدعم لزيادة تعزيز الجهود التي تبذلها البلدان المضيفة. وأخيراً، يجب إعادة تنشيط عدة مبادرات تهدف إلى التكيف مع البيئة الدولية المتغيرة، وبخاصة مبادرة استكمال اتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين وبروتوكول عام ١٩٦٧ الملحق بها، وذلك لإقامة شراكة أكثر إنصافاً وبالتالي توفير حلول مستدامة لقضايا اللاجئين في جميع أنحاء العالم، ولا سيما في أفريقيا.

٢٦ - السيدة عبد الله (العراق): قالت إن احتلال أجزاء من بلدها من قِبَل ما يسمى بالدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) والجرائم التي ترتكبها المنظمة الإرهابية، أسفر عن حدوث كارثة إنسانية كبيرة، وتشريد أكثر من ١,٨ مليون عراقي في كردستان العراق والمحافظات الوسطى والجنوبية. غير أن حكومتها وحكومة إقليم كردستان العراق واظبتا على التعاون مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق ووكالات الأمم المتحدة في الميدان لتقديم الإغاثة للمشردين، إلى أقصى حد ممكن. وتمكنت قوات الأمن العراقية من إعادة السيطرة على الإقليم الوطني وإعادة المشردين إلى ديارهم.

٢٧ - وأضافت أن حكومتها وجهت دعوة إنسانية إلى المجتمع الدولي، تطلب مساعدته في صد الهجوم الإرهابي في أنحاء إقليمها. وطلب العراق أيضاً إلى مجلس حقوق الإنسان أن يعقد دورة استثنائية بشأن الجرائم الإرهابية التي يرتكبها ما يسمى بعصابات داعش الإرهابية وأثرها على حقوق الإنسان. وطالب المجلس بحماية المشردين وتقديم المساعدة في جهود إعادتهم إلى ديارهم.

٢٨ - وذكرت أن حكومتها، منذ بداية الأزمة، أنشأت لجنة عليا معنية بالمشردين لتقديم الإغاثة إلى الأسر المشردة بسبب الإرهاب وخصصت ٥٠٠ بليون دينار عراقي للبدء في عملياتها. وتشمل التدابير المتخذة لتخفيف العبء على الأسر المشردة تيسير النقل الجوي، وتسجيل مواقعهم بواسطة فريق موفد إلى الميدان لتقديم المساعدة، وتوزيع المنح النقدية.

٢٩ - السيد مسعود خان (باكستان): قال إن عدد اللاجئين والمشردين داخلياً وملتمسي اللجوء يتجاوز ٥٠ مليوناً، وهو الأعلى منذ الحرب العالمية الثانية، وأسفرت النزاعات المستمرة في الشرق الأوسط وأفريقيا عن حدوث موجات جديدة للهجرة. ويشكل الأطفال أكثر من نصف السكان اللاجئين. وهم يعانون من نقص التغذية السليمة ويحرمون من التعليم، ويتعرضون للاستغلال وسوء المعاملة. ولهذا السبب ينبغي أن تظل حماية الأطفال الأولوية الأساسية للأمم المتحدة ومفوضية شؤون اللاجئين. وبالنظر إلى العشرات التي تلتمس اللجوء بصورة غير مشروعة في أوروبا، تؤيد باكستان دعوة المفوضية إلى الاتحاد الأوروبي بمنح فرصة

الدخول القانوني للمزيد من اللاجئين من الجمهورية العربية السورية.

٣٠ - وأشار إلى أن قدرات الاستجابة الإنسانية العالمية تقترب من النفاد، لذلك يلزم وضع استراتيجيات مبتكرة ومستدامة لمعالجة ما يستجد من تحركات للاجئين ومن حالات للتشرد الداخلي، وإيجاد حلول دائمة لحالات اللاجئين الطويلة الأمد المتجاهَلة. ويعيش أكثر من نصف اللاجئين في العالم في حالات طال أمدها، وتستضيف باكستان أكبر تجمع لهم ويشمل ما يزيد على ٣ ملايين لاجئ أفغاني مسجل وغير مسجل. ورغم ما يشكله ذلك من ضغط على موارد باكستان المحدودة أصلاً، فإن حكومة بلده قدمت لهم المأوى والمساعدة لما يزيد على ثلاثة عقود. وقد ولد الجيل الثالث من اللاجئين الأفغان، بالرغم من انخفاض الدعم الدولي انخفاضاً كبيراً. وواصلت باكستان تقديم الخدمات الضرورية، بما في ذلك إقامة مخيمات اللاجئين على الأراضي المملوكة للحكومة، وإتاحة الاستفادة من المرافق الصحية والمدارس العامة. وازداد العبء على الموارد المحدودة لحكومته نتيجة جهود الإغاثة الضخمة التي أعقبت الفيضانات التي وقعت مؤخراً ونقل مئات الآلاف بسبب عملية مكافحة الإرهاب المسماة ضرب العزب (Zarb-i-Azb). وقد وقعت باكستان اتفاقاً آخر مع حكومة أفغانستان والمفوضية لتمديد فترة بقاء اللاجئين الأفغان حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، الذي يُتوقَّع بعده أن يتمكن اللاجئون من العودة، بدعم من المجتمع الدولي.

٣١ - وأعرب عن ترحيب حكومته بانتخاب القيادة الأفغانية الجديدة وبإعلانها أن عودة اللاجئين تتصدر جدول أعمالها. وستوفد باكستان قريباً ممثلين إلى كابل لمناقشة طرائق إعادة اللاجئين إلى الوطن وإعادة تأهيلهم، الذين ينبغي أن تكون عودتهم إلى ديارهم طوعية بشرف وكرامة. وتحتاج باكستان إلى دعم دولي ملائم حتى يتسنى التوصل إلى حل نهائي لواحدة من أطول حالات اللاجئين أمداً في العالم. وهي تدعو المفوضية والمجتمع الدولي إلى دعم شعب وحكومة أفغانستان على تهيئة بيئة تفضي إلى عودة اللاجئين، الأمر الذي يتوقف على مدى استدامة جهود إعادة الإدماج والتطورات المفيدة الجارية خلال الفترة الانتقالية.

٣٢ - ومضى يقول إن المجتمع الدولي ينبغي أن يساعد حكومة أفغانستان، داخل أفغانستان، على التخفيف من حدة التشرد، وأن تعزز المفوضية القدرات في مجال الاستجابة الإنسانية لحالات الطوارئ لوقف تدفق اللاجئين المعرضين لمخاطر عالية جداً. وفي هذا السياق، من الأهمية بنفس القدر أن يُزاد الدعم الإنساني في المنطقة دون الإقليمية المحيطة بأفغانستان، لا سيما باكستان، حتى يتسنى التوصل إلى حلول دائمة لمشكلة اللاجئين. وقد أُعلِنَت في مؤتمرات دولية مؤخراً تعهدات ببلايين الدولارات لإعادة إعمار أفغانستان. وينبغي أيضاً أن تحسب تلك التعهدات حساب الإعادة إلى الوطن وإعادة التأهيل للاجئين العائدين.

٣٣ - السيدة عبد القادر (إثيوبيا): قالت إن إثيوبيا في عام ٢٠٠٤ أصدرت إعلانها الوطني للاجئين الذي يشمل المبادئ الواردة في اتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين وبروتوكول عام ١٩٦٧ المتعلق بمركز اللاجئين، ويكفل إرساء إطار تشريعي وإداري ملائم. وبناءً عليه، وُضع عدد من البرامج وجار تنفيذها بهدف تيسير الإعادة إلى الوطن وإعادة إدماج العائدين، وتلبية احتياجاتهم العادية والطارئة، والتوفيق بين اللاجئين والمجتمعات المضيفة، وضمان الحفاظ على القانون والنظام في مخيمات اللاجئين.

٣٤ - وأضافت أن إثيوبيا تستضيف أكثر من ٦٤٤ ٠٠٠ لاجئ، ولا سيما من إريتريا والصومال والسودان. وبالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، أطلقت حكومة

بلدها خطة تمكِّن اللاجئين الإريتريين من العيش خارج المخيمات، مما يسر التحاق ٤٢٣ ١ منهم بالجامعة. وأتيحت فرص تعليمية لما عدده ٠٠٠ ٢٦ طالب بالمرحلة الابتدائية و٠٠٠ ٢ طالب بالمرحلة الثانوية. وأعطيت منح دراسية جامعية لـ ٢٧١ لاجئاً صومالياً، وتخرج ٨٨٤ لاجئاً صومالياً في مختلف المجالات. واستفاد أيضاً عدد من اللاجئين من برنامج للتمويل البالغ الصغر.

٣٥ - السيد ياو شاوجون (الصين): قال إن الصين ترحب بالجهود التي تبذلها المفوضية من أجل تعزيز الحماية الدولية للاجئين والتصدي للأزمات الإنسانية في حالات الطوارئ. وينبغي أن يتصدى المجتمع الدولي على وجه العجل لأعراض مشكلة اللاجئين وأسبابها الجذرية. فأولاً، يلزم تعزيز بيئة دولية وإقليمية تنعم بالسلم والاستقرار. وينبغي بذل جهود جادة، وفقاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، لحل النزاعات الإقليمية والدولية سلمياً، وتكثيف جهود الوساطة التي تبذلها الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، وتهدئة النزاعات المسلحة.

٣٦ - وثانياً، أشار إلى ضرورة التمسك بمبدأ وروح التضامن الدولي وتقاسم الأعباء. وينبغي أن يتسم عمل اللجنة بقدر أكبر من التنسيق والترابط مع خطة التنمية. وينبغي أن تسعى البلدان إلى إنشاء شراكة عالمية من أجل التنمية تكون أكثر إنصافاً وتوازناً. وينبغي أن يتخذ المجتمع الدولي أيضاً تدابير عملية وأن يزيد المساهمة لمساعدة البلدان النامية على تحقيق التنمية المستدامة، مما يمكن من إيجاد حل دائم لمشكلة اللاجئين. وينبغي أن تفي البلدان المتقدمة النمو على وجه الخصوص بوعودها بتوفير المساعدة المالية والتقنية للبلدان المستقبلة للاجئين.

٣٧ - وأخيراً، أشار إلى ضرورة تعزيز سلطة آليات حماية اللاجئين وفعاليتها. وينبغي لها أن تتقيد بمبادئ الموضوعية والنزاهة والإنسانية وأن تحترس من التسييس وإساءة تطبيق النظام. وبالرغم من ضرورة حماية ومساعدة الفئات الضعيفة، كاللاجئين من النساء والأطفال، ينبغي إيلاء قدر مساو من الاهتمام للطلب المعقول الذي التمسته البلدان المضيفة. وتؤيد الصين الجهود التي تبذلها المفوضية لتحسين الإصلاحات الداخلية، وترشيد توزيع الموارد، ومساعدة البلدان النامية، وتحسين التمثيل الجغرافي لموظفيها. وينبغي تعزيز التنسيق والتعاون فيما بين بلدان المنشأ والمأوى وإعادة التوطين والبلدان المانحة، وبين المفوضية والوكالات الدولية الأخرى.

٣٨ - ومضى يقول إن حكومة الصين تهتم اهتماماً كبيراً بحماية اللاجئين. وقد دأبت على التحسين المستمر للتشريعات المحلية ذات الصلة وتتحمل بفعالية المسؤوليات والالتزامات الدولية بما يتناسب مع مستواها الإنمائي. وفي عام ٢٠١٤، زادت مساهمة الصين السنوية المقدمة إلى مشاريع المفوضية من ٠٠٠ ٢٥٠ دولار إلى ٠٠٠ ٨٠٠ دولار، لتقديم المساعدة الإنسانية إلى اللاجئين من الجمهورية العربية السورية، وإلى القرن الأفريقي لتخفيف آثار الجفاف والمجاعة، وبلدان غرب أفريقيا المتضررة من أزمة فيروس الإيبولا، وجنوب السودان، والعراق، بما في ذلك المنطقة الكردية. وستواصل الصين تعزيز تعاونها مع المفوضية، والمساهمة، مع بلدان أخرى، في الحماية الدولية للاجئين.

٣٩ - السيد كيهوراني (كينيا): قال إن حكومته ملتزمة بتعزيز التعاون الدولي وإيجاد حلول دائمة لحالات اللاجئين التي طال أمدها. وهي ترحب بالجهود التي تبذلها المفوضية بالتعاون مع الدول المضيفة للوفاء بالتزاماتها فيما يتعلق بحماية وإدارة شؤون اللاجئين. وللأسف، فإن معدلات حالات التشرد الجديدة تتجاوز إمكانية التوصل إلى حلول مستدامة لها. فقد تشرد أكثر من ٥٠ مليون شخص نتيجة للنزاع، أغلبهم أطفال. وبنهاية عام ٢٠١٤، سيصبح هناك

١١ مليون شخص مشرد في أفريقيا. وتستضيف كينيا أكثر من ٦٠٠ ٠٠٠ لاجئ من ٣٦ جنسية، وهو أكبر عدد في أفريقيا. وقد أُجبِرَت كثرة منهم على الفرار من الصومال بسبب عوامل اقتصادية وأخرى متصلة بالمناخ. وللأسف أصبحت العوامل التي أدت إلى تشردهم حقيقة واقعة في البلدان المضيفة هي الأخرى. وفاق تدفق اللاجئين إلى كينيا قدرة مرافق المعسكرات وخدماتها عن استيعابهم. وتسبب أيضاً في تدهور البيئة والموارد الشحيحة أصلاً، وفي استنفاد قدرات حكومته على الاستضافة. وأدى التنافس على الموارد إلى زعزعة استقرار المجتمعات المحلية في مواقع مخيمات اللاجئين، مما يؤدي إلى العنف والمزيد من الأضرار البيئية التي يصعب تداركها. فعلى سبيل المثال، انخفض منسوب المياه الجوفية في داداب من ٨٠ متراً إلى أكثر من ٢٥٠ متراً تحت الأرض، مما يستلزم إنفاق المزيد من الموارد للحصول على الاحتياطيات، في حين أدى الاستغلال المفرط إلى تلاشي الغطاء الحرجي.

٤٠ - وأضاف قائلاً إن تجدد النزاعات مؤخراً في جنوب السودان أهدر المكاسب التي تحققت بعد توقيع اتفاق السلام الشامل في عام ٢٠٠٥، مما تسبب في فرار العائدين مرة أخرى. ويستضيف مخيم كاكوما للاجئين، المصمم أصلاً ليستوعب ٠٠٠ ٧٠ لاجئ، ما يزيد على ٠٠٠ ١٧٠ لاجئ. والحكومة بصدد النظر في إنشاء مخيم ثان لمعالجة الاكتظاظ. وشهدت أيضاً أجزاء أخرى من أفريقيا، مثل تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وليبيا، نزاعات مفضية إلى التشريد الطويل الأمد. وللأسف، لم تلق تلك الحالات الاهتمام اللازم.

٤١ - ومضى يقول إن مناطق عديدة في أفريقيا تنعم بالسلام ولكنها تفتقر إلى الهياكل الأساسية اللازمة لاجتذاب العائدين وإعالتهم. ولذلك يُحَث المجتمع الدولي على دعم جهود المنطقة المبذولة لبناء الهياكل الأساسية المطلوبة، من جهة التمويل والسياسات. وينبغي أن يُقتَسَم العبء الذي تتحمله البلدان المضيفة مع بقية المجتمع الدولي. ويحتاج كل من المفوضية وشركاء المساعدة الإنسانية إلى دعم للميزانية اللازمة لعملياتهم في أفريقيا. وترحب كينيا بإدراج تلك المسألة لتنظر فيها الجمعية العامة.

٤٢ - واسترسل قائلاً إن كينيا تحث تلك البلدان التي عرضت إعادة توطين اللاجئين فيها إلى زيادة عددهم، وتحث البلدان الأخرى على إتاحة فرص إعادة التوطين. وهي ترحب أيضاً بعقد اجتماع الفريق الرفيع المستوى والاجتماع المعني بالمبادرة العالمية للاجئين الصوماليين، الذي عقد في أديس أبابا في آب/أغسطس ٢٠١٤، وتنتظر الوفاء فعلياً بالتعهدات التي قطعت فيه وفي مواضع أخرى. وما برح التمويل المخصص لحالة اللاجئين الصوماليين ينخفض كل عام؛ إلا أن المكاسب التي تحققت في الصومال ما كانت لتستمر بدون استثمارات كافية موجهة للشباب المعرض للأصولية والتطرف. ولذلك، يُحَث المجتمع الدولي على المساهمة بالمزيد من الأموال لتعزيز النمو الاقتصادي والعمالة المجزية في الصومال.

٤٣ - وأشار إلى أن قوات حفظ السلام ببعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال أتاحت إحراز تقدم مشجع نحو تحقيق الاستقرار في الصومال. واستندت مشاركة كينيا في تلك البعثة إلى اعتقادها الراسخ بأن الاستقرار والسلام والازدهار في الصومال يرتبط ارتباطاً لا ينفصم بالاستقرار والسلام والازدهار في كينيا والبلدان المجاورة في المنطقة. وفي هذا الصدد، ينبغي تسليط الضوء على الاتفاق الثلاثي الموقع بين كينيا والصومال والمفوضية لوضع إطار لدعم العودة الطوعية إلى الصومال. وتُحَث المفوضية على تخصيص أموال لتنفيذ ذلك الاتفاق ولإنجاز المشروع التجريبي المتعلق بالإعادة إلى

الوطن، مما سيحفز تنفيذ الاتفاق ويساعد على تهيئة الظروف اللازمة لتحقيق السلام والاستقرار. وعلى الرغم من أهمية دعم اللاجئين، من الضروري أيضاً أن تُدعَم المجتمعات المضيفة. ويُحَث المجتمع الدولي على استكمال اعتمادات الميزانية للحكومات المضيفة من أجل تيسير مستوى ملائم من الأمن لمجتمعاتها المحلية ولتجمعات اللاجئين وموظفي الإغاثة الإنسانية. وينبغي أيضاً أن يتعامل المجتمع الدولي بصورة جماعية مع الأسباب الجذرية للنزاعات التي ينجم عنها فرار ملتمسي اللجوء في جميع أنحاء العالم.

٤٤ - السيد الجزولي (السودان): قال إن بلده مازال ملتزماً باتفاقية عام ١٩٥١ وبروتوكول عام ١٩٦٧ المتعلقين بمركز اللاجئين. وعلاوة على ذلك، فإن التراث والقيم الدينية بالسودان تجبره على إكرام الضيوف وعلى بذل كل جهد لتزويدهم بالغذاء والمأوى والإغاثة. وما برح السودان يستقبل أعداداً كبيرة من اللاجئين من البلدان المجاورة على مدى عدة عقود. وتعمل لجنته الوطنية المعنية باللاجئين، المنشأة عام ١٩٦٨، في تعاون مع مفوضية شؤون اللاجئين. وعلاوة على ذلك، قامت حكومة بلده مؤخراً بتحديث التشريعات الوطنية المتعلقة بقضايا اللاجئين في عام ٢٠١٤، كي تتوافق مع الصكوك الإقليمية والدولية ذات الصلة.

٤٥ - وأردف يقول إن السودان، طوال الأربعين سنة منذ أن شرع في استضافة اللاجئين من البلدان الأفريقية المجاورة، ما برح يتحمل عبئاً يفوق قدرته على تقديم الدعم إلى اللاجئين، ولا سيما في المناطق الحضرية التي لا تتلقى مساعدة دولية رغم الخطب البلاغية عن المشاركة في تقاسم الأعباء بين المجتمع الدولي والبلدان المضيفة للاجئين. وفي ظل هذه الخلفية، يشير وفد بلده إلى أن ٧٠ في المائة من اللاجئين انتقلوا من مخيمات اللاجئين إلى المدن؛ ويتطلب ذلك الوضع اتخاذ إجراء عاجل من المجتمع الدولي لتحسين ظروف مخيمات اللاجئين وتوفير ما يلزم من خدمات في المناطق الحضرية.

٤٦ - وقال إن السودان استقبل مؤخراً تدفقاً للاجئين من جنوب السودان يبلغ عددهم نحو ٢٠٠ ٠٠٠ نتيجة النزاع الدائر في ذلك البلد. واعترافاً بالعلاقات التاريخية بين البلدين وتعاطفاً مع محنة شعب جنوب السودان، منحت حكومته اللاجئين الوافدين الحماية وظروفاً أفضل للمعيشة، وحرية في الحركة والحق في العمل، وهي تعامل أبناء جنوب السودان كما لو كانوا من رعاياها. وفي هذا السياق، توجه بالشكر إلى مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين على زيارته الأخيرة إلى البلد، وأعرب عن أمله أن تسفر الزيارة عن زيادة المساعدة المقدمة إلى المشردين حتى تتسنى عودتهم الطوعية إلى ديارهم بكرامة والأمن.

٤٧ - وقال إن حكومته بذلت جهوداً لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، بما في ذلك الاتجار بالأشخاص؛ فالسودان، وما له من حدود مترامية وصحارى شاسعة، من بلدان العبور المعرضة لهذه الجرائم، التي تكون غالبية ضحاياها من اللاجئين وطالبي اللجوء. وقد سُن قانون بشأن الاتجار بالأشخاص، وجرى تعديل القوانين المتعلقة بجوازات السفر واللجوء لتضمينها أحكاماً بشأن مكافحة تهريب الأشخاص والاتجار بهم. وعلى الصعيد الإقليمي، أبرمت حكومته اتفاقات لمراقبة الحدود مع البلدان المجاورة. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، استضافت الخرطوم مؤتمراً إقليمياً لمكافحة التهريب والاتجار بالأشخاص في القرن الأفريقي؛ وشارك فيه كبار المسؤولين وممثلو المنظمات الوطنية والإقليمية والدولية.

٤٨ - وأعرب عن شكر وفد بلده للبلدان المانحة لما تقدمه من مساعدة، لا سيما في مجالي بناء القدرات والتعاون التقني. ومن المتوقع أن يسفر حوار بلده الشامل بشأن تحقيق

الاستقرار الإقليمي عن نتائج إيجابية لفائدة المجتمع السوداني ككل، بما في ذلك اللاجئون، وأن يساعد على تحقيق إعادة اللاجئين السودانيين في البلدان المجاورة إلى وطنهم. وكرر تأكيد التزام السودان بمواصلة التعاون مع المفوضية والمجتمع الدولي الأوسع نطاقاً عن طريق إقامة شراكات ترتكز على تقاسم الأعباء. وأخيراً، دعا المجتمع الدولي إلى معالجة قضايا اللاجئين بشكل شامل في سياق التخفيف من عبء الديون عن البلدان النامية ورفع القيود المفروضة على التجارة والجزاءات الأحادية الجانب المفروضة على بعض منها.

٤٩ - السيدة نِشِر (ليختنشتاين): قالت إن وفد بلدها يشعر بالحزن أن عدد الأشخاص المشردين بسبب النزاعات والاضطهاد بلغ أعلى معدل له منذ الحرب العالمية الثانية. ويشمل الـ ٥١,٢ مليون شخص المشردين قسراً ما عدده ٣٣,٣ مليون من المشردين داخلياً، منهم ٦,٥ مليون شخص داخل الجمهورية العربية السورية.

٥٠ - وأضافت أن مسألة التشرد الداخلي، وقد أصبح متوسط عدد سنوات التشرد ١٧ عاماً، لا يمكن اعتبارها مسألة قصيرة الأجل. فهي إحدى قضايا التنمية التي تؤثر على المشردين والبلدان المعنية على السواء. ولا يستطيع المجتمع الدولي أن يَقْصُر عمله على المساعدة الإنسانية، التي تكفل الأساسيات اللازمة للبقاء؛ بل ينبغي أن يكمله بتوفير الحماية للفئات الأكثر ضعفاً، وبأعمال الوقاية والتأهب، ووضع السياسات لتجنب التشرد.

٥١ - ومضت تقول إن بالنظر إلى أن الحصول على التعليم أمرٌ بالغ الأهمية لتمكين المرأة والطفل وتمكينهم من المساهمة في انتعاش أحوالهم وأحوال بلدهم ومنطقتهم، ترحب ليختنشتاين بمشروع مبادئ لوسنز التوجيهية لحماية المدارس والجامعات من الاستخدام العسكري أثناء النزاع المسلح، وتنتظر تنفيذها على نطاق واسع. وقد سَلَّط أيضاً مؤتمر برلين المعني بحالة اللاجئين السوريين المعقود مؤخراً الضوء على ضرورة إيلاء الأولوية لتوفير التعليم للأطفال المتضررين من النزاع.

٥٢ - واستطردت قائلة إن ليختنشتاين تقدَّمَت، جنباً إلى جنب الذين يرون أن الغرض العام من خطة التنمية المستدامة هو منع تردي الأحوال المفضي إلى التشريد الطويل الأمد والفقر المدقع، باقتراح لإدراج هدف بتقليص عدد المشردين داخلياً، إلا أنه، للأسف، لم يُدرَج.

٥٣- وقالت إن ليختنشتاين واثقة، رغم أن تدهور ذلك الوضع يبدو نتيجة مباشرة لتقاعس المجتمع الدولي جماعياً عن حل النزاعات ومنعها، أن تحويل التركيز من المساعدة الإنسانية إلى المساعدة الإنمائية الطويلة الأجل للأشخاص المشردين داخلياً سيعزز تحقيق التغيير. وينبغي أن تكون هذه الحلول الدائمة محط تركيز أي إجراء تتخذه اللجنة والجمعية العامة ومجلس الأمن، في الميدان وفي أي مجال يراد فيه تحقيق تغيير.

٥٤ - السيد هان تشونغي (جمهورية كوريا): قال إن عقد الجزء الرفيع المستوى واعتماد البيان المتعلق بتعزيز التعاون الدولي والتضامن والقدرات المحلية والعمل الإنساني لفائدة اللاجئين في أفريقيا في الدورة الخامسة والستين للجنة التنفيذية لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بمثابة تذكِرة رسمية جاءت في حينها بالأزمات الإنسانية التي يواجهها المجتمع الدولي. وتعيد جمهورية كوريا تأكيد التزامها بتوسيع نطاق المساعدة الإنسانية إلى أفريقيا، وهي تدعو جميع الدول إلى تقديم الدعم اللازم لمعالجة حالات اللاجئين في أفريقيا.

٥٥ - وأردف قائلاً إن المفوضية حققت، بالرغم من تزايد انعدام الأمن، إنجازات ملحوظة في حالات اللاجئين الحادة والتي طال أمدها، بما يشمل جهوداً لتزويد الموظفين

والشركاء الميدانيين بالمبادئ التوجيهية ذات الصلة. وينبغي أن تواصل تعزيز دورها القيادي بواسطة مجموعة الحماية العالمية.

٥٦ - وأضاف أن جمهورية كوريا تشعر بالقلق من إعادة اللاجئين وملتمسي اللجوء من كوريا الشمالية إلى وطنهم ضد إرادتهم، وهي تحث جميع الدول المعنية على احترام مبدأ عدم الإعادة القسرية. وينبغي أن تبذل المفوضية كل ما في سلطتها لضمان الامتثال العالمي لهذه القاعدة من قواعد القانون الدولي العرفي. ومن الأهمية البالغة بمكان المداومة على الشراكات المهيكلة والتعاون القوي مع الشركاء المنفذين لبرامج المفوضية؛ وينبغي أن تكفل المفوضية أن تُفهَم مبادئ الشراكة فهماً كاملاً وأن تطبَّق على الصعيد الميداني، وعليها أن تتأكد من سلوك جميع الموظفين بطريقة توازي تلك المبادئ.

٥٧ - وقال إن حكومة بلده تحث المفوضية على تبسيط تنسيقها مع مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية فيما يتعلق بالحالات التي تجمع بين اللاجئين والمشردين داخلياً، بغرض إزالة الازدواجية في تقييم الاحتياجات وتنسيق تقديم الخدمات. وتُحَث المفوضية كذلك على تحديد وتسمية مرشحين مناسبين لإضافتهم لمجموعات منسقي الشؤون الإنسانية.

٥٨ - وذكر أن التنمية المستدامة حاسمة الأهمية في التصدي للأسباب الجذرية لحالات الطوارئ الإنسانية الطويلة الأمد. فإن بناء إطار أكثر شمولاً للشراكة بين الجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية سيزيد فعالية المعونة ويحقق التآزر. ويؤدي التعليم أيضاً دوراً حاسماً في حالات اللاجئين الطويلة الأمد التي يتضرر منها عدد كبير من الأطفال. وتشجع جمهورية كوريا المفوضية والمجتمع الدولي على تحسين فرص حصول اللاجئين على التعليم؛ وحكومته مستعدة للقيام بدور في هذا المسعى.

٥٩ - السيدة سوكووغلو (تركيا): قالت إن العدد الهائل من الأشخاص المشردين قسراً يرغم المجتمع الدولي على العمل. فينبغي أن يتوصل إلى حلول شاملة للأسباب الجذرية للأزمات الإنسانية وأن يضع سياسات دائمة وينفذها. وتؤدي المفوضية دوراً محورياً في إيصال المساعدة وتقديم التوجيه؛ إلا أنها مثقلة بأعباء العمل، وأصبحت مستنفدة مالياً، ويتعرض موظفوها لخطر دائم.

٦٠- وأضافت أن جميع الجهات الفاعلة المعنية لها دور تؤديه في سياق التحضير للقمة الإنسانية العالمية المقرر عقدها في اسطنبول عام ٢٠١٦. ويلزم إيجاد حلول مبتكرة لتحسين وصول المساعدة الإنسانية إلى الأشخاص المشردين. وينبغي إنشاء المزيد من الأحياز المستدامة المتعددة القطاعات لسد الفجوة بين المساعدة الإنسانية والمساعدة الإنمائية. وينبغي تحقيق التوازن بين الحماية والمساعدة الفورية وبين إدامة سبل كسب الرزق القائمة أو تهيئة سبل جديدة.

٦١ - ومضت تقول إن المجتمع الدولي ينبغي أن يلبي احتياجات المرأة والطفل على سبيل الأولوية. ومن الأهمية بمكان أيضاً التصدي للعنصرية وكراهية الأجانب عن طريق توعية البلدان التي تستقبل ملتمسي اللجوء، ومن بينها بلدان الاتحاد الأوروبي، بغرض تهيئة بيئة ملائمة لإدماج هؤلاء الأشخاص.

٦٢ - وأشارت إلى أن تركيا، بوصفها خامس أكبر دولة مضيفة للأشخاص المشردين على مستوى العالم، توفر المساعدة والحماية والحلول الدائمة للأشخاص المشردين من الجمهورية العربية السورية والعراق. وتدعم حكومة بلدها، باستخدام نهج ثلاثي المحاور وانتهاج سياسة الأبواب

المفتوحة، السكان الذين يعيشون في الملاجئ وخارجها، وتوفر خدمات الإغاثة للمحتاجين خارج حدودها.

٦٣ - وذكرت أن تركيا ملتزمة بتلبية الاحتياجات العاجلة للاجئين والمشردين في المنطقة؛ غير أنها تنتظر أن يشارك المجتمع الدولي في ذلك العبء على نحو هادف وعادل، ولا سيما فيما يتعلق بمعالجة الأسباب الجذرية للمشاكل الكامنة وراء هذه الحالات التي طال أمدها.

٦٤ - السيد ساركي (نيجيريا): أكد ضرورة بذل الجهود لضمان عودة الأشخاص المشردين إلى حياة ينعمون فيها بالسلام والقدرة على الإنتاج. وتتزايد بالنسبة للنساء والفتيات المخاطر المرتبطة بالتشريد القسري، بما في ذلك العنف الجنسي والهجمات المسلحة والاتجار بالبشر. ولهذا السبب، ينبغي أن تعمل الحكومات عن كثب مع الوكالات الإنمائية والجهات الفاعلة في المجال الإنساني والأطراف صاحبة المصلحة الأخرى لوضع حلول واستراتيجيات دائمة للاجئين والمشردين داخلياً.

٦٥ - واستطرد يقول إن دعم المانحين للمفوضية يساعد على كفالة تهيئة بيئة مواتية لقيام العاملين في المجال الإنساني بعملهم، الذين يستحقون كل الإعجاب لتفانيهم وشجاعتهم في مواجهة الحالات الصعبة. وبالرغم مما أُحرز من تقدم نحو إيجاد حلول دائمة لمعاناة اللاجئين، حيث عاد العديد منهم إلى بلدانهم أو اندمجوا في المجتمعات المحلية، فقد ارتفع عدد اللاجئين الجدد في أفريقيا للسنة الرابعة على التوالي بعد أن تسببت حالات الطوارئ القائمة أو الجديدة في تشريد السكان على نطاق واسع. وتستضيف نيجيريا اللاجئين وتفهم المخاطر الأمنية المصاحبة لذلك، مثل انتشار الأسلحة غير المشروعة التي تعرض للخطر السلام والأمن وتتسبب في تفاقم التشرد وتقليل الحماية لمن هم في حاجة إليها. وينبغي أن تضاعف الدول الأعضاء جهودها الرامية إلى وقف نقل الأسلحة غير المشروعة وأن تنفذ فوراً أحكام معاهدة تجارة الأسلحة.

٦٦ - وأشار إلى أن الاتحاد الأفريقي اعتمد، من أجل حماية الأشخاص المشردين، اتفاقية حماية المشردين داخلياً في أفريقيا ومساعدتهم. واعتمدت نيجيريا المبادئ التوجيهية المتعلقة بالتشرد الداخلي، وصدقت على الصكوك الدولية والإقليمية المتعلقة بحماية اللاجئين، بما فيها اتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين، وبروتوكول عام ١٩٦٧ المتعلق بمركز اللاجئين، واتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية التي تحكم المظاهر الخاصة بمشكلات اللاجئين في أفريقيا لعام ١٩٦٩. وانضمت نيجيريا أيضاً إلى الاتفاقية المتعلقة بمركز الأشخاص عديمي الجنسية لعام ١٩٥٤، واتفاقية خفض حالات انعدام الجنسية لعام ١٩٦١. وقد سنت حكومة بلده أيضاً قانون اللجنة الوطنية لشؤون اللاجئين، الذي يوفر الإطار القانوني والإداري لإدارة شؤون اللاجئين ويحدد المبادئ التوجيهية المقررة للتطبيق ولتقرير منح مركز اللاجئ في نيجيريا. وعجلت الحكومة باعتماد سياسة وطنية لتحديد إطار لإجراءاتها المتخذة في هذا الصدد، بما يبين التزامها باحترام وحماية وتعزيز حقوق الإنسان للمشردين داخلياً في الإقليم.

٦٧ - السيدة لوف (سويسرا): قالت إن المسؤولية الرئيسية عن حماية اللاجئين تقع على عاتق الدول، التي تُحَث على التصديق على الاتفاقية المتعلقة بمركز اللاجئين لعام ١٩٥١ وبروتوكول عام ١٩٦٧ الملحق بها والامتثال لهما. وترى حكومتها أن الزيادة في التشريد القسري في انتهاك للقانون الدولي الإنساني أمر غير مقبول، وهي تدين بشدة الاعتداءات على موظفي المساعدة الإنسانية، وحرمان الفئات الضعيفة من السكان من الدخول. وترحب سويسرا بالتزام المفوضية بتعزيز قيادات الأنشطة الإنسانية وتطوير التنسيق والتعاون المشترك بين الوكالات فيما يتعلق

بالأشخاص المشردين داخلياً، وتثني على جهودها المبذولة لضم أفراد ذوي خبرة إلى المنظومة، وتعيين المواهب الشابة، وتعزيز قدرات الاستجابة لحالات الطوارئ، رغم ضيق الموارد.

٦٨ - السيد لاسو مندوزا (إكوادور): قال إن التقاليد القديمة العهد التي تتبعها إكوادور في الترحيب باللاجئين تعود إلى سبعينيات القرن الماضي، عندما أرغَمَت الديكتاتوريات العسكرية عشرات الآلاف من أبناء أمريكا اللاتينية إلى العيش في أحوال التشرد. وقد شهد بلده لعدة سنوات متتالية أكبر عدد لملتمسي اللجوء وطالبي الحصول على مركز اللاجئ في المنطقة، وقد مَنَح مركز اللاجئ لمواطنين ينتمون إلى أكثر من ٧٠ بلداً.

٦٩ - وحتى يتسنى تلبية تزايد الطلب على مركز اللاجئ واللجوء، قال إن إكوادور عززت القدرة المؤسسية في جميع أنحاء البلد ودأبت على نشر أفرقة لتلبية احتياجات اللاجئين، ولا سيما في المقاطعات على الحدود مع كولومبيا. وهي توفر دورات تدريبية عن تعزيز وحماية حقوق اللاجئين للجهات الفاعلة العامة والخاصة والقوات المسلحة ووسائط الإعلام والشرطة الوطنية، وغير ذلك من فروع السلطات. وتُكفَل للاجئين حرية الحركة في إكوادور، ويتمتعون بنفس الحقوق والاستحقاقات من قبيل الرعاية الصحية المجانية والتعليم المجاني، وتقع عليهم نفس الواجبات، مثلهم مثل رعايا البلد. ومنذ عام ٢٠١٠، التحق أكثر من ٠٠٠ ٢٧ طفل من الأجانب بمدارس إكوادور وتلقى أكثر من ٠٠٠ ٦٥ من الأجانب الرعاية في مراكز الصحة العامة.

٧٠ - وأكد أن إكوادور تلتزم بصرامة بالإطار المعياري المستمد من اتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين والبروتوكول الملحق بها، ومن دستور البلد الذي يعترف بحقوق اللجوء ومركز اللاجئ وفقاً للصكوك الدولية، ويضمن الحماية الخاصة لطالبي اللجوء واللاجئين، بما في ذلك احترام مبدأ عدم الإعادة القسرية وتوفير المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ والمساعدة القانونية. وأشار إلى أن استثمارات حكومته في المبادرات الرامية إلى تلبية احتياجات جماعات اللاجئين وملتمسي اللجوء عادة ما تتجاوز بكثير جهود التعاون الدولي في ذلك المجال، ويساورها القلق بالتالي إزاء تخفيض ميزانيات المفوضية. وتحث إكوادور المجتمع الدولي على التمسك بمبدأ المسؤولية المشتركة في هذا الصدد.

٧١ - وذكر أن بلده منح حق اللجوء إلى جوليان آسانج تمشياً مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، التي يُبرَّر بموجبها تقديم جميع ترتيبات الحماية الدولية واللجوء من أجل حماية الأفراد من الاضطهاد. ومع ذلك، فقد حُرِم آسانج من التمتع الكامل بحقه في اللجوء والحماية بسبب عوامل خارجية أجبرته على العيش في حالة حبس لفترة تزيد عن سنتين. وتحث إكوادور الدول المعنية على الالتزام بالقانون الدولي عن طريق احترام حقوق الإنسان لجميع طالبي اللجوء، بمن فيهم السيد جوليان آسانج.

٧٢ - السيد عليف (أذربيجان): قال إن بلده يعلق أهمية خاصة على مسألة اللاجئين والمشردين، ويشاطر المجتمع الدولي قلقه إزاء العدد القياسي للاجئين الناجم عن النزاعات في أنحاء العالم. وتتسبب تلك النزاعات والمخاطر التي تصاحبها، إضافة إلى عدم وجود حلول سياسية للأزمات الإنسانية الطويلة الأمد، في تأجيج التشريد القسري المتسم بطبيعة معقدة طويلة الأمد واسعة النطاق على نحو متزايد. ويلزم اتباع نهج دولي أكثر اتساقاً للتصدي للآثار الناجمة عن النزاع والاحتلال الأجنبي على السكن والأرض والممتلكات، والتصدي للتمييز ضد المشردين داخلياً واللاجئين، بما في ذلك التغييرات الديمغرافية القسرية، من أجل ضمان إنهاء الممارسات والسياسات غير القانونية والعودة الآمنة والكريمة

للمشردين. وتحقيقاً لهذه الغاية، فإن تمكين اللاجئين من استعادة حياتهم وتحديد مستقبلهم مع الاحترام الكامل لكرامتهم وحقوقهم، ينبغي أن يظل الهدف الأساسي لجهود الحماية الدولية ومسؤولية أساسية من مسؤوليات المفوضية.

٧٣ - وأضاف قائلاً إن بلده يضم واحداً من أكبر تجمعات المشردين في العالم، كنتيجة مباشرة لعدوان أرمينيا المستمر ضد أذربيجان والذي أسفر عن احتلال ما يقرب من خُمْس الأراضي الأذربيجانية. ويواجه مواطنوه العديد من الانتهاكات لحقوقهم؛ وقد شردوا قسراً من الأراضي المحتلة، وحرموا من الوصول إلى ممتلكاتهم ومقتنياتهم، ومن السماح لهم بالعودة إلى ديارهم. ويواجه المشردون داخلياً أيضاً التمييز الإثني، وبخاصة نتيجة استقرار المستوطنين الأرمن في الأراضي المحتلة.

٧٤ - ومضى يقول إن أذربيجان اتخذت خطوات هامة لتحسين سبل معيشة اللاجئين. ورغم أن خلال السنوات الأولى من التشريد، عانت الغالبية من ظروف معيشية غير ملائمة إلى حد كبير، فقد جرى توفير ملاجئ لهم منذ ذلك في عشرات المناطق في أنحاء البلد. وأنشئت لجنة تابعة للدولة بغرض تبسيط وإضفاء الطابع المركزي على الجهود التي تبذلها الحكومة لحل المشاكل الاجتماعية التي يواجهها اللاجئون والمشردون داخلياً، وتم اعتماد إطار قانوني شامل. ونُفِّذ عدد من البرامج الحكومية، بالإضافة إلى استمرار الأنشطة الأخرى ذات الصلة. ونتيجة التدابير المحددة الهدف، نجحت حكومة أذربيجان في إغلاق آخر مخيمات المشردين داخلياً في البلد، وسُجِّل انخفاض بنسبة ٥٦ في المائة في معدل الفقر في صفوفهم في السنوات الأخيرة. وتواصل الحكومة العمل مع الهيئات الدولية، ولا سيما المفوضية، من أجل حل مسألة اللاجئين والمشردين داخلياً. وفي هذا الصدد، قال إن بلده يرحب بالزيارة التي قام بها المفوض السامي في عام ٢٠١١ كدليل على تجديد الاهتمام بحالة التشرد الطويلة الأمد في أذربيجان، ويحيط علماً بزيارة المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمشردين داخلياً في أيار/مايو ٢٠١٤. وتتطلع أذربيجان إلى متابعة الزيارتين وستواصل دعم الجهود الرامية إلى حماية اللاجئين والمشردين. ويكتسي تجديد الاهتمام بهذه المسألة أهمية بالغة لطمأنة المشردين داخلياً أنهم لم يُهمَلوا ولاستعادة ثقتهم في العدالة وسيادة القانون.

٧٥ - ٧السيدة سيمونيتش (كرواتيا): أعربت عن القلق إزاء العدد القياسي اللاجئين المسجلين في عام ٢٠١٣ وتشريد الآلاف كل يوم نتيجة للنزاعات التي طال أمدها في الشرق الأوسط وأفريقيا، فقالت إن المجتمع الدولي يجب أن يعزز التعريف بتلك الأزمات الإنسانية، وأن يلتمس حلولاً شاملة دائمة ومستدامة. وينبغي أن تركز جهود الاستجابة الإنسانية الدولية على التنمية، وهي أفضل الوسائل للحيلولة دون اندلاع النزاعات التي تسبب التشرد، وبناء القدرات في البلدان المضيفة وبلدان المنشأ. وبالنظر إلى أن بلدان المنشأ غالباً ما تكون مناطق مزقتها الحروب وتواجه تحديات متعددة تتجاوز الهياكل الأساسية المادية واستدامة فرص العمل، فإن الجهود الرامية إلى تعزيز مؤسسات الدولة وتعزيز المصالحة والتسامح بالغة الأهمية لتحقيق نتائج مستدامة. ومن الضروري في هذا الصدد تعزيز التعاون بين الأطراف صاحبة المصلحة على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية.

٧٦ - وأشارت إلى أن انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة ضد اللاجئين، بما يشمل العنف الجنسي والجنساني والتجنيد العسكري القسري، ولا سيما الأطفال، أصبحت شائعة على نحو متزايد. ولذلك، من الأهمية البالغة بمكان الإصرار على عدم قابلية حقوق الإنسان للتصرف، بصرف النظر عن الظروف. وتتعرض النساء والفتيات بصفة خاصة لهذه الانتهاكات بسبب القوالب النمطية الجنسانية المتجذرة

والأطر والممارسات القانونية التمييزية، بما في ذلك الحرمان من الوصول إلى الموارد والتعليم والعمل، وسوء الرعاية الصحية الإنجابية، والاستبعاد من عمليات اتخاذ القرار. ولذلك يجب الاستفادة من الفترة التي تعقب عودة اللاجئين إلى بلدانهم الأصلية كفرصة لمعالجة أوجه عدم المساواة الاجتماعية الطويلة الأمد، خصوصاً من خلال تمكين المرأة باعتبارها من عناصر التغيير الديمقراطي.

٧٧ - وأعربت عن تعاطف كرواتيا العميق مع جميع الجهات الفاعلة المتضررة من آثار أزمة التشرد الداخلي، فقالت إن توصية المفوضية بإسقاط مركز اللاجئ عن اللاجئين المشردين من كرواتيا ما هي إلا اعتراف بالتقدم المحرز في حل الأزمة في جنوب شرق أوروبا. وعلاوة على ذلك، فإن المعيار المرتفع المطبق في حالات الاحتجاج بحكم الإسقاط يعطي مثالاً جيداً لحالات الإسقاط في المستقبل. ويعد إدراج تلك التوصية إلى جانب التوصيات الأخرى لدفع التوصل إلى حلول دائمة سابقةً لم تحدث من قبل، وهو يمثل فرصة للبلدان الأربعة في المنطقة لتكثيف الجهود الرامية إلى تنفيذ تلك الحلول على الصعيدين الإقليمي والوطني في حدود الأطر الزمنية المحددة.

٧٨ - السيدة إيليتش (صربيا): قالت إن بلدها، الذي يعد موطناً لأكبر عدد من اللاجئين والمشردين الداخليين في أوروبا، يلتزم بشدة بالبحث عن حلول دائمة لمشكلة التشرد الطويلة الأمد في المنطقة. وقد أسفرت عمليات الاندماج المحلي عن حدوث انخفاض كبير في عدد المشردين داخلياً الذين يعيشون في صربيا. إلا أن أي حلول مستدامة طويلة الأجل تستدعي إظهار إرادة سياسية من جانب جميع الجهات الفاعلة، وعلى الأخص بلدان المنشأ. ويعد الاحترام الكامل لحقوق جميع اللاجئين دون تمييز وللمنتمين إلى أقليات قومية في البلدان الأصلية، والتنفيذ الفعال للقوانين المحلية، كلها شروط مسبقة للعودة المستدامة.

٧٩ - وأشارت إلى الانتهاء من جمع نصف الأموال اللازمة لتنفيذ برنامج الإسكان الإقليمي بقيادة البوسنة والهرسك وكرواتيا والجبل الأسود وصربيا. وتوجهت بالشكر إلى البلدان المانحة ودعت المجتمع الدولي إلى تقديم الأموال المتبقية. وقد أعدت صربيا خمسة مشاريع فرعية في هذا السياق، منها أربعة تمت الموافقة عليها، كما أبرمت عقوداً للتبرعات قيمتها ٨٧,٥ مليون يورو. وقد لقيت الجهود الرائدة التي يبذلها بلدها اعترافاً وتقديراً في إطار حفل استقبال رمزي وُقِّعَت فيه اتفاقات لمشاريع بناء في تسع بلديات.

٨٠ - واسترسلت قائلة إن حل مشكلة اللاجئين طويلة العهد القائمة في المنطقة عملية تحتاج إلى توافر الاحترام الكامل لحقوق اللاجئين واحتياجاتهم، ولا يمكن تحقيقها باتخاذ تدابير إدارية من قبيل وضع مُهل زمنية جزافية، كما تبين بجلاء في سياق جهود صربيا لتحقيق الإدماج. وكررت الإعراب عن اختلاف بلدها مع توصية المفوضية بإسقاط صفة اللاجئ عن اللاجئين من كرواتيا، حيث إنها لا تسهم في التوصل إلى حلول دائمة، نظراً لصدورها دون مراعاة لشواغل جميع الأطراف المعنية صاحبة المصلحة، وبخاصة البلدان المضيفة والجمعيات المعنية باللاجئين. وأشارت إلى أن تقديم التقرير المرحلي بشأن تنفيذ التوصيات قد تأخر دون مبرر، فأعربت عن الأمل أن يكون ذلك التقرير موضوعياً وأن يُعرَض على النحو الواجب على اللجنة التنفيذية للمفوضية.

٨١ - وأضافت أن زهاء ١٢ ٠٠٠ من المشردين داخلياً عادوا إلى كوسوفو وميتوهيا منذ عام ١٩٩٩، ولم يتمكن سوى ثُلثهم من إتمام العودة الدائمة. وكثيراً ما تتسبب المشاكل التي يواجهها العائدون، بما في ذلك الإيذاء البدني

والاحتلال غير المشروع لممتلكاتهم، في إحجامهم عن العودة. وفي هذا الصدد، تعد حرية اختيار المشردين داخلياً في العودة أو الإندماج، وضمان إعمال حقوقهم كاملة بغض النظر عن ذلك الاختيار، شروطاً مسبقة لأي حلول دائمة. ويجب لذلك تعزيز الجهود، لا سيما المبذولة من جانب المؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي والجهات الفاعلة الدولية في كوسوفو وميتوهيا، بغرض تمكين العودة دائمة للذين يرغبون في العودة إلى كوسوفو وميتوهيا. وفي إطار الفريق العامل المشكَّل مؤخراً المعني بحالة المشردين داخلياً من كوسوفو وميتوهيا، فإن صربيا مستعدة للنظر، بالتعاون مع الشركاء الدوليين المعنيين، في مقترحات للإدماج الدائم للمشردين داخلياً المعرضين للمخاطر، وهو أمر سيحتاج إلى دعم من الجهات المانحة الدولية.

٨٢ - السيدة أوبريغون (مراقبة عن لجنة الصليب الأحمر الدولية): أشارت إلى ضرورة تحسين جهود منع نشوب النزاعات وحلها، وهي مهمة تقع في المقام الأول على عاتق الدول، للحد من الزيادة في عدد المشردين داخلياً، الذي بلغ مستوى غير مسبوق. ويلزم أيضاً توفير حماية أفضل للمدنيين، الذين يواجهون ليس المخاطر العادية المرتبطة بالنزاع المسلح فحسب، وإنما يصبحون في كثير من الأحيان هدفاً للهجمات والعنف. ويعد ضمان الامتثال للقانون الإنساني، رغم أنه أساساً مسؤولية أطراف النزاع، التزاماً على جميع الدول بموجب اتفاقيات جنيف، التي تقتضي منها أن تتصرف أثناء النزاع وفي وقت السلم. ومن شأن تحسين التقيد بتلك المعايير أن يقلل إلى حد كبير من اضطرار المدنيين إلى الفرار من ديارهم، ويمكنهم من العودة بعد توقف أعمال القتال. وتكرر لجنة الصليب الأحمر الدولية تأكيد استعدادها لدعم جهود الدول المبذولة في هذا الصدد.

٨٣- وقالت إن المشردين داخلياً، بوصفهم جماعة فرعية من السكان المدنيين، ولا سيما الموجودون في مناطق النزاع أو المناطق النائية، كثيراً ما يحتاجون إلى مساعدة عاجلة، وهم في صميم الولاية المسندة إلى لجنة الصليب الأحمر الدولية. وفي عام ٢٠١٤، كان أكثر من ٨٨ في المائة من المستفيدين من المعونة الغذائية للجنة الصليب الأحمر الدولية من المشردين داخليا؛ وهم يشكلون نسبة ٧٧ في المائة ممن تلقوا لوازم منزلية أساسية في تلك السنة. ويمثل لمّ شمل الأسرة أحد المجالات الرئيسية الأخرى في عمل اللجنة. ورغم تكريس المزيد من الاهتمام مؤخراً إلى منع التشريد، كثيراً ما جرى تأويل الجهود المبذولة لتحقيق ذلك الهدف على أنها لمنع النقل الآمن للأشخاص الذين يخافون على سلامتهم. وشددت على أن الأفراد المعنيين هم الأدرى بتقييم حالتهم الأمنية، والأجدر بتقرير الانتقال من عدمه، فيما عدا الضرورات العسكرية أو الأمنية. ولهؤلاء الحق أيضاً في العودة إلى ديارهم بأمان بمجرد انتفاء السبب في تشريدهم. وتسعى اللجنة إلى الحصول على فهم الواضح لأسباب التشرد والمشاكل السائدة في أماكن الوصول من خلال قربها من المجتمعات المحلية المعنية. وبالإضافة إلى تقديم المساعدة، فإنها تسعى إلى إجراء حوار سري مع جميع الأطراف صاحبة المصلحة المعنية، بما في ذلك الجهات من غير الدول والجماعات المسلحة، لمنع المزيد من التشرد وتحسين حماية المشردين داخلياً. وحتى تُقبَل اللجنة من جانب أطراف النزاع وحتى تضمن إجراء حوار هادف مع تلك الأطراف، يجب أن تُفهَم بوصفها منظمة محايدة ومستقلة، وهي صورة بالغة الأهمية كذلك لكفالة سلامتها وقدرتها على الوصول إلى الضحايا. وتؤدي أيضاً الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، بوصفها من الشركاء الأساسيين للجنة، دوراً هاماً. وينبغي بالتالي توخي الحذر لتجنب الإفراط في استنفاد

قدراتها وكفالة عدم تسبُّب السلطات أو العملاء المعنيون في تقويض صورتها كمنظمات محايدة.

٨٤ - وذكرت أن بالرغم من إقامة معظم المشردين داخلياً في مناطق حضرية آمنة نسبياً، فإن احتياجاتهم الأساسية تُهمَل باستمرار. ومن أجل تلبية تلك الاحتياجات، ينبغي أن تعمل المنظمات الإنمائية والوكالات الحكومية في أقرب وقت ممكن بدلاً من الانتظار حتى تُحَل النزاعات. ويساعد ضمان حسن تشغيل الهياكل الأساسية والخدمات، مثل نظم توزيع المياه وشبكات الصرف الصحي ومرافق الرعاية الصحية والمدارس وبرامج الحماية الاجتماعية، على منع وقوع نكسات هائلة للتنمية وعلى إرساء الأسس اللازمة للإنعاش.

٨٥ - السيدة كريستنسن (مراقبة عن الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر): قالت إن التزام الاتحاد بتلبية احتياجات الفئات الضعيفة من اللاجئين والمشردين داخلياً والمهاجرين أصبح ضرورياً بالأكثر في زمن بلغ فيه عدد الأشخاص الفارين من النزاع والكوارث أبعاداً أسطورية. وتتناقص أعداد الأشخاص الذين يتمكنون من العودة إلى ديارهم، وبلغ عدد العائدين عودة آمنة مستوى قياسي في الانخفاض في عام ٢٠١٣. ويجب أن يُفهَم الأثر البشري الناجم عن التشريد الواسع النطاق للأشخاص من ديارهم ومجتمعاتهم المحلية وممتلكاتهم، وهي رحلة محفوفة بالمخاطر في كثير من الأحيان.

٨٦ - وأشارت إلى أن تصاعد مستويات التشرد يجتاح قدرة الحكومات والمنظمات الإنسانية والمجتمعات المضيفة في جميع أنحاء العالم. وبلغ عدد اللاجئين والمشردين داخلياً في أفريقيا مستويات حرجة، ومازالت الأزمة في سورية تدفع نزوح وتشريد الملايين. ورغم ما تبذله المجتمعات المحلية المضيفة من أفضل جهود لديها، يضع التشريد الواسع النطاق عبئاً ثقيلاً على الخدمات الأساسية والهياكل الأساسية في تلك البلدان. وتعكف الجمعيات الوطنية التابعة للاتحاد على العمل مع المجتمعات المحلية المضيفة لتلبية احتياجات اللاجئين والمشردين داخلياً في العديد من البلدان، بما فيها لبنان الذي يستضيف أعلى نسبة من اللاجئين في العالم مقارنة بعدد سكانه، وكذلك تركيا وسورية، حيث مازال الهلال الأحمر العربي السوري هو الجهة الفاعلة الإنسانية الرئيسية التي تلبي احتياجات المشردين في ذلك البلد. ورغم إيلاء اهتمام كبير لمسألة التشريد في حالات النزاع، من الأهمية بمكان الاعتراف بمحنة الأشخاص في سياقات أخرى، ولا سيما المشردون بسبب الكوارث الطبيعية، الذين نادراً ما يتلقون المساعدة الدولية، رغم أن عددهم يبلغ حوالي ثلاثة أضعاف الأشخاص المشردين حديثاً بسبب العنف والنزاع. ومن المتوقع أن تؤدي الزيادة في الظواهر الجوية الناجمة عن تغير المناخ والتوسع الحضري إلى ارتفاع مستويات التشريد في العقود القادمة. ففي بنغلاديش وحدها، يُتَوَقَّع أن يتسبب ارتفاع مستوى سطح البحر بمقدار متر واحد في تشريد أكثر من ٢٥ مليون شخص. وتنجم عن التصحر وتدهور الأراضي والجفاف آثار شديدة على سبل معيشة الملايين من المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة والرعاة، مما يجبرهم على مغادرة أراضيهم والتماس الرزق في أماكن أخرى.

٨٧ - وأكدت أن المنظمات الإنسانية لا يمكن أن تلبي احتياجات المشردين وحدها. ومن الضروري أن يكون هناك تعاون بين الجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية في تقديم الدعم إلى الضحايا والمجتمعات المضيفة وإيجاد حلول دائمة للتشرد. وفي هذا الصدد، يرحب الاتحاد بدعوة المفوض السامي إلى تعزيز الشراكات بين تلك الجهات الفاعلة وبالاعتراف الوارد في القرار المقبل للمفوضية بضرورة اعتماد نهج موجه نحو إيجاد الحلول وبناء قدرة اللاجئين والمجتمعات المستضيفة لهم على الصمود. وبالنظر إلى حجم التشرد، من المؤسف أن أياً من الغايات المتصلة بالموضوع لم يتبلور في نتائج الفريق

العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة. فيجب معالجة احتياجات الأشخاص المشردين في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، على الأقل على صعيد المؤشرات. وفي هذا السياق، ينبغي أن تقاس الغايات الشاملة المتعلقة بالخدمات الأساسية بواسطة بيانات مصنفة لضمان اشتمالها على اللاجئين والمشردين داخلياً، وبالتالي كفالة إيجاد خطة للتنمية تركز على السكان وتشمل الجميع.

البيانات التي أُدلي بها في إطار ممارسة حق الرد

٨٨ - السيد ربيع (المغرب): رغب في تقديم معلومات عن مخيمات تندوف للاجئين كان ممثل الجزائر قد حذفها، فقال إن تلك المخيمات تتسم بعدد من السمات الفريدة وتنطوي على مفارقة تاريخية. فهي المخيمات الوحيدة في العالم التي لا تديرها المفوضية ولا البلد المضيف، بل تخضع لجماعة مسلحة ليس لها سلطة معترف بها دولياً، بما يجعل سكانها عرضة للمخاطر معزولين عن العالم. وهؤلاء السكان هم اللاجئون الوحيدون في العالم الذين رفض البلد المضيف إجراء تعداد لهم، وهو شرط أساسي مسبق لجميع السكان اللاجئين ولتنفيذ ولاية المفوضية، في انتهاك للقانون الدولي. وقد وجه كل من مجلس الأمن والمفوضية نداءات متكررة إلى الجزائر للسماح بإجراء التعداد. ودعا مجلس الأمن كذلك إلى التوصل إلى حل سياسي عادل ودائم يقبله طرفا النزاع في الصحراء الغربية في إطار تسوية المنازعات بالوسائل السلمية. وقد أوفى بلده بالتزاماته كاملة في هذا الصدد، وذلك بتقديم اقتراح الحكم الذاتي للصحراء الغربية، الذي رحب به مجلس الأمن بوصفه حلاً جاداً ذا مصداقية. وسيواصل المغرب دعم الاحترام للقانون الدولي الإنساني وحماية حقوق الإنسان للاجئي تندوف بهدف تشجيع الأطراف الأخرى على تيسير التوصل عن طريق التفاوض إلى حل توافقي يتسم بالواقعية، لإنهاء الحالة غير المستقرة والبائسة للسكان المعنيين وحماية شبابهم من التجنيد على يد الإرهابيين.

٨٩ - السيد سركيسيان (أرمينيا): قال إن المجتمع الدولي يجب أن يتدخل، رغم أن المسؤولية الرئيسية عن مساعدة اللاجئين والمشردين داخلياً تقع على عاتق الحكومات الوطنية، عندما تكون الحكومات غير مستعدة أو غير قادرة على تقديم المساعدة اللازمة. وفي هذا السياق، من المؤسف للغاية أن تظل حالة اللاجئين في ناغورني-كاراباخ تستخدم كأداة للدعاية السياسية والمضاربة من جانب أذربيجان. فإن المبالغة المعتادة لوفد أذربيجان للبيانات ذات الصلة المستمدة من التقارير الرسمية والمصادر الدولية لا تنم عن التزام صادق بمعالجة محنة اللاجئين والمشردين داخلياً، وقد بيَّن تقرير أصدرته مجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا أن ادعاءاته بشأن المستوطنين الأرمن لا أساس لها من الصحة. وأشار إلى نزعة السلطات الأذربيجانية إلى الزهو بضخامة حجم الإيرادات النفطية والإنفاق العسكري لبلدها، والذي يتجاوز ميزانية الدولة بأسرها في أرمينيا، فتساءل إذا كان اللاجئون والمشردون داخلياً سيظهرون نفس القدر من الإعجاب.

٩٠ - وأضاف أن حكومته دأبت على اتباع تدابير عملية وحلول مستدامة لمسألة اللاجئين والمشردين داخلياً بما يتناسب مع مواردها المتاحة ومستوى التعاون الدولي. وإضافة إلى سياسة الدولة الموحدة الطويلة الأجل التي تهدف إلى تحسين توافر مجموعة من الموارد والخدمات الأساسية لأكثر من نصف مليون شخص مشرد نتيجة عدوان أذربيجان، تعكف أرمينيا على تنفيذ خطة عمل للإسكان الاجتماعي للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ في إطار سياستها العامة لإدماج اللاجئين. وقد استفاد بلده كثيراً من جهود التعاون الطويلة الأمد مع الشركاء الدوليين، واكتسب خبرة واسعة

في الاستجابة لاحتياجات اللاجئين، وهي خبرة أثبتت قيمتها في سياق جهود توطين التدفقات الأخيرة للاجئين السوريين. وهو يدعو أذربيجان إلى التوقف عن استغلال كل بند من بنود جدول الأعمال كمنبر لدعاية الدولة والخطاب المعادي للأرمن، وإلى الاشتراك في مناقشات الأمم المتحدة بصورة هادفة.

٩١ - السيد شير (الجزائر): قال إن الجزائر أبدت بانتظام استعدادها لاستئناف عملية التعداد السكاني حتى تتسنى ممارسة الحق غير القابل للتصرف في تقرير المصير للاجئين الصحراويين العائدين إلى وطنهم طوعاً، في استفتاء تنظمه بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية. ويود وفده أن يذكِّر المغرب أن المفوضية بدأت عملية التسجيل الأولي في عام ١٩٩٧ بهدف إجراء استفتاء يقبله طرفا النزاع، وشكلت هذه العملية إحدى الدعائم التي تقوم عليها خطة بيكر.

٩٢ - أما فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان المزعومة في مخيمات اللاجئين في تندوف، قال إن أفضل طريقة للتحقق من صحة ذلك الادعاء المغربي هو توسيع نطاق ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية لتشمل رصد حقوق الإنسان، وهو أمر عارضه المغرب باستمرار. فاللاجئون الصحراويون والصحراويون الذين يعيشون في إقليم الصحراء الغربية غير المتمتع بالحكم الذاتي لهم الحق في الحماية الدولية، وهو حق يحول دون تمتعهم به التعنت المغربي بشأن رصد حقوق الإنسان.

٩٣ - السيد علييف (أذربيجان): قال إن العدوان على أذربيجان اعتُرِف به في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة المعتمدة في عام ١٩٩٣. وأرمينيا تهدد السلام والأمن الدوليين بمواصلة القيام بأعمالها غير المشروعة، وحرمان مليون من اللاجئين والمشردين داخلياً الأذربيجانيين من الحق في العودة إلى ديارهم، وبإساءة تفسير مبادئ القانون الدولي. وقد انتهكت أرمينيا هذه المبادئ انتهاكاً صارخاً بالاستيلاء على إقليم ناغورني-كاراباخ وغيره من أراضي أذربيجان والاستمرار في التحكم فيه. ويتعين في المستقبل أن يكون الهدف الرئيسي هو كفالة تحرير الأراضي المحتلة بأذربيجان، وعودة الأشخاص المشردين، وإقامة علاقات بين أرمينيا وأذربيجان على أساس من الاحترام لسيادة كل منهما وسلامته الإقليمية. ومازال رفض أرمينيا لذلك المفهوم وانتهاكاتها المستمرة للقانون الدولي يحولان دون حل النزاع.

٩٤ - السيد ربيع (المغرب): قال إنه يود أن يذكر ممثل الجزائر أن المفوض السامي أعلن صراحة، في الدورة الخامسة والستين للجنة التنفيذية لبرنامج مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، أن ولاية المفوضية غير سياسية بالمرة، وأن أي تعداد تجريه في مخيمات تندوف للاجئين لن تكون له آثار سياسية. وعلاوة على ذلك، أكد تقرير حديث لمنظمة هيومان رايتس ووتش مسؤولية الجزائر، إضافة إلى مسؤولية جبهة البوليساريو، عن أي انتهاكات ارتكبتها هذه الأخيرة على الأراضي الجزائرية. ولهذا الغرض فإنه يؤكد التزام الجزائر القانوني ومسؤوليتها الأخلاقية عن حماية حقوق اللاجئين في تندوف. ورغم أن المغرب ساهم في وضع حل سياسي عادل ودائم ومقبول لدى الطرفين من خلال مقترح الحكم الذاتي، مازالت الأطراف الأخرى تتستر وراء حلول عفا عليها الزمن وتستغل ضعف السكان اللاجئين.

٩٥ - السيد سركيسيان (أرمينيا): قال إن البيانين اللذين أدلى بهما ممثل أذربيجان يجسدان جهود وفده الرامية إلى تسييس وتشتيت المناقشات في إطار هذا البند من جدول الأعمال. فمع مرور أكثر من ٢١ عاماً على اتخاذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، أتيح للوفد الأذربيجاني وقت أكثر من كاف لقراءتها وفهمها. فقد أسفرت المذابح المرتكبة في

الفترة ١٩٨٨-١٩٩٠ عن نزوح نصف مليون أرميني من أذربيجان، وتسببت في إيقاع ضرر بدني ونفسي عليهم وحرمانهم من أملاكهم. وطلب إلى وفد أذربيجان أن يعطي حساباً عن تلك الممتلكات المفقودة وأكد أن حكومة أرمينيا ما فتئت تعالج تلك المسألة بشكل غير سياسي غير قائم على المضاربة وبإصرار أكيد. وأشار إلى ملاحظات أدلى بها خبراء مستقلون أن السلطات الأذربيجانية كثيراً ما تستغل مسألة اللاجئين والمشردين داخلياً لدحض الانتقاد عن سياساتها المحلية القمعية ولتكذيب الادعاءات والشواغل التي تطرحها منظمات حقوق الإنسان.

٩٦ - السيد شير (الجزائر): أكد من جديد أن إجراء تعداد أمرٌ ضروري للتوصل إلى حل سياسي لنزاع الصحراء الغربية. وعلى الرغم من اعتماد العديد من القرارات الدولية منذ عام ١٩٧٥ التي تدعو إلى إجراء استفتاء، وهو تدبير من شأنه أن يمكن من تسجيل اللاجئين الصحراويين، لم يُنفَّذ أي منها بعد. وأضاف أنه يود أن يشير إلى أن عدداً من التقارير التي صدرت يسلط الضوء على انتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها المغرب في الصحراء الغربية.

٩٧ - السيد عليييف (أذربيجان): قال إن أرمينيا مازالت تتجاهل نداءات مجلس الأمن بإجراء مفاوضات على الفور من أجل حل نزاع ناغورني-كاراباخ، وبالانسحاب الفوري الكامل وغير المشروط لقوات الاحتلال من المناطق المحتلة في أذربيجان وعودة اللاجئين والمشردين إلى ديارهم في أمن وكرامة. وقد حان الوقت أخيراً للوفد الأرميني أن يقرأ القرارات ذات الصلة.

رفعت الجلسة الساعة ١٨:٠٠.